الحكومة تحتاج 10 سفن لنقل 20% من مفردات التموينية.. وتطمح لشراكة مع القطاع الأهلي

النقل: نعمل على تطوير مهارات ألفي بحار وسنعود إلى خارطة الملاحة العالمية عبر الباخرة "بغداد"

□ بغداد / مازن الزيدي

قالت الشركة العامة للنقل البحري، ان باخرة "بغداد" التي ستصل الشهر المقبل واشتراها العراق من الصين، ستعيد حضورنا الى خارطة الملاحة العالمية لاول مرة منذ ٢٥ عاما، وذكرت انها بحاجة لشراء ١٠ بواخر على الاقل لتلبية حاجة البلاد، بعد ان فقد العراق ٢٥ سفينة كبيرة خلال الحروب هي معظم ما يمتلكه، كما تحدث مديرها عن خطط لتطوير مهارات ألفي بحار منتسب للشركة اغلبهم توارثوا المهنة ابا عن جد، مشيرا الى ان ملاكاته تسد نفقاتها وتحقق ارباحا تصل الى ٤٥ مليار دينار سنويا.

وفي مقابلة مع "المدى" اول من امس السبت، يعترف سمير عبد الرزاق مدير الشركة العامة للنقل البحري بأن القطاع الحكومي يساهم بنسب ضئيلة جدا من عمليات استيراد ونقل البضائع بسبب محدودية اسطوله، لكنه يوضح ان شركته "ابرمت موافقات مبدئية لنقل ٢٠٪ من مفردات البطاقة التموينية".

وفيما يؤكد وجود نشاط ملحوظ للقطاع الخاص العراقي في مجال النقل البحري، ينفي عبد الرزاق امتلاكه احصائية دقيقة عن حجم هذا النشاط والشركات العاملة فيه. لكنه يعود ليؤكد وضع خطة للدخول في شراكة فعالة مع القطاع الخاص في هذا الخصوص من شأنها خفض تكاليف النقل البحري بشكل ملحوظ.

وحول اعداد العراقيين العاملين في هذا المجال الحيوي، يقول سمير عبد الرزاق ان "الشركة العامة للنقل البحري تمتلك ألفي بحار بينهم ١٣٠٠ يعدون من البحارة القدماء الذين توارثوا المهنة ابا عن جد".

ويلفت عبد الرزاق الى ان الشركة "بموازاة عملها على اعادة احياء اسطولنا تعمل ايضا لتأهيل واعادة تدريب كوادرها من البحارة، فالبعض منهم ترك المهنة، والبعض الاخر اصبحت مهاراته قديمة واخرون انتهت شهادات عملهم الدولية، ونسعى لاعادة تدريبهم في دورات في داخل وخارج البلد، كما اننا اشترطنا على الشركات، التي تعاقدنا معها، ان يكون ٥٠٪ من كوادرها من العراقيين بالاضافة الى تدريب الكوادر المحلية".

ويشير مدير الشركة العامة للنقل البحري الى ان "بحارة العراق عادة ما يتم تخريجهم من اكاديمية الخليج العربي في البصرة كما ان البعض منهم اكمل دراسته العليا مؤخرا في الاكاديمية البحرية في الاردن والسويد".

وعن الكادر البشري الذي تحتاجه كل باخرة في اي رحلة تقوم بها، يقول "كل باخرة بحاجة لما بين ٤٥ – ٥٠ بحارا يشكلون طاقمين يتناوبان على العمل، واذا تحدثنا عن حاجة العراق لـ١٠ بواخر فنحن نحتاج الى ١٥٠٠ بحار في المستقبل المنظور".

وتأسست الشركة العامة للنقل البحري، عام ١٩٥٢ بهدف شراء واستئجار البواخر وقبول الوكالات عن الشركات الملاحية، وتم افتتاح فرع لها في البصرة عام ١٩٥٩ للقيام بأعمال الوكالات البحرية عن البواخر القادمة إلى موانئ العراق.

ورغم ان عبد الرزاق يعترف بأن "قطاع النقل البحري المحلي مشلول ومتخلف" قياسا بدولة كايران التي قال ان احدى شركاتها تمتلك ٤٠٠ باخرة بضمنها ناقلات نفط، لكنه يفتخر بأن شركته التي تعمل بنظام التمويل الذاتي هي "من المؤسسات الرابحة" مشيرا الى ان "ارباحها تراوحت بين ٣ – ٤ مليارات دينار شهريا خلال الفصل الماضي، فيما هي تقدم رواتب بنحو ٦٨٠ مليون دينار".

وكشف عبد الرزاق عن "استعادة النقل البحري العراقي لشهادة DOC التي تسمح بحرية الملاحة لاسطول النقل الوطني في انحاء العالم بعد عقدين من العقوبات التي منعتنا من الابحار، وان الباخرة بغداد ستبحر نحو مياهنا الاقليمية من الصين وهي ترفع العلم العراقي".

وذكر ان "اسطول النقل البحري العراقي لم يتبق منه سوى باخرة واحدة هي الناصر من اصل ٢٥ باخرة حكومية كانت تجوب بحار العالم لنقل البضائع". واضاف ان "الناصر تجاوز عمرها ٢٠ عاما وهي بحكم الخارجة عن الخدمة بسبب انتهاء عمرها الافتراضي وعدم ابحارها لعقود ما افقدها شهادة الملاحة الدولية، وآخر ما تبقى لدينا في الخارج هي الباخرة بلقيس التي اتفقنا مع السلطات الليبية على تصفيتها قريبا".

وفقد العراق معظم اسطوله بعد حرب الخليج الثانية حيث تعرض بعضها للغرق في المياه الاقليمية فيما عجز عن استرداد سفنه التي كانت خارج المياه الاقليمية بعد فرض العقوبات الدولية في اعقاب عام ١٩٩١.

ويستدرك عبد الرزاق بالقول "لكن العراق بدأ اول خطوة لتطوير واعادة احياء اسطوله للنقل البحري، فنحن ننتظر تسلم الباخرة بغداد (حمولتها اكثر من ٧ الاف طن) من احدى الشركات الصينية الشهر المقبل، كما لدينا عقد مع شركة AK الفرنسية لتصنيع ٣ بواخر خلال الـ ٢٦ شهرا المقبلة بواقع حمولة تقدر ١٧ الف طن".

ويتابع "حصلنا على موافقات اولية من مجلس الوزراء على شراء ٨ بواخر في غضون السنوات الاربع القادمة وتتراوح حمولاتها بين ١٧ – ٥٠ الف طن، كما ننتظر التخصيصات المالية من اجل التحرك بشكل جاد لابرام هذا العقد"، مشيرا الى انه قدم خطة لوزارة النقل لشراء ٨ بواخر اخرى متعددة الحمولات ضمن خطة الحكومة العراقية للتعاقد بالدفع الآجل.

وعن المهام التي تقوم بها شركة النقل البحري حاليا، يقول سمير عبد الرزاق ان شركته "بالاضافة الى عقود التشغيل المشتركة مع شركات اجنبية، فانها تقوم بعمل الوكالات البحرية التي تقدم الخدمات للبواخر والبوارج التي ترسو في موانئنا من قبيل الصيانة والتزويد بالمياه والوقود والطعام وغيرها".

وينظر مدير الشركة العامة للنقل البحري بتفاؤل لمستقبل النقل في البلاد، مشددا على اهمية استثمار موقع العراق في عقدة المواصلات الدولية بما يؤهله لأن يكون عقدة استراتيجية اذا ما توفرت له البنى التحتية والخطط المتكاملة في قطاعي النقل الجوي والبري بضمنها القناة الجافة التي ستربط منطقة الخليج بشمال اوروبا.

فضاءات

▪ ثامر الهيمص

لا تنمية صناعية مع الترهل

إن مشكلة كل الشركات ووزارة الصناعة بشكل عام تنحصر في تضخم كبير في الملاك، حيث تم تعيين أعداد هائلة من العمال (بعد عام ٢٠٠٣) وإعادة المفصولين السياسيين الذين شكلوا أعدادا كبيرة بحجة أنهم مفصولون سياسيون مع أنهم تاركون العمل ، لذا أصبح كل معمل يعاني تضخما (بنسبة ١٠٠٪) وعلى سبيل المثال معمل سمنت كركوك كان العدد الكلي للإنتاج بالطاقة التصحيحية لا يزيد عن (٦٠٠ منتسب والآن العدد أكثر من ١٢٠٠ منتسب) هذا ما ورد في تحقيق صحفي مع مدير عام السمنت في ٢٠١٢/٤/١.

في الوقت الذي نضم صوتنا الى صوته نقول أيضا ان الصناعة أكثر الوزارات القطاعية ترهلا حيث هي الأكثر من الزراعة أو التجارة او النقل لأن الصناعة غالب معاملها حكومية عريقة مثل السمنت التي كانت تصدر منذ عام ١٩٥١ حيث تأسست عام ١٩٣٦. لدينا إشكالية الترهل في الصناعة تشكل أولا عبئا ماليا يضاف على كلفة المنتج لكي تكون هناك جدوى من التشغيل وهكذا جميع معامل الصناعة أو باقي الشركات ذات التمويل الذاتي. وهذا سبب في دخول البضاعة الأجنبية الأرخص بالإضافة لكلفة وشحة الكهرباء.

لذلك اذا كانت المسألة عملية توزيع رواتب لإنصاف شرائح اجتماعية متضررة فهذا السبيل ليس الوحيد. فبالإمكان مراجعة القانون أو التعليمات التي أعادت تاركي العمل خصوصا ما رافق ذلك مع الأسف من تزوير في الشهادات او التأييدات وصرف رواتب لهم حسب استحقاقهم كمناضلين فهذا موضوع آخر فيتم تكريمهم خارج اعتبارات الجدوى الاقتصادية ومستلزمات الإنتاج ولا تتحول المؤسسات الاقتصادية والصناعية والتجارية الى دور رعاية لأن البطالة المقنعة غنية عن التعريف والوصف في دوائرنا عموما.

فأولا لدينا قانون للتقاعد يمكن ان يتكيف مع الوضع الاستثنائي الذي خلق هذه الحالة التي تعوق الإنتاج وجدواها ولكي لا نصبح مجرد سدنة لآبار النفط.

فالتقاعد المبكر استفادت منه دول وأصبحت المشكلة بأقل مما عندنا من شذوذ وهي مصر كما انه لدينا سابقة حديثة العهد حيث منح التقاعد لستة أشهر خدمة فما فوق في مؤسسات تشريعية وتنفيذية وهذا شاخص يفقس العيون.

كما ان الترهل الحالي وكما سبق أن ذكرنا تزوير والان فساد كلف إضافية (مقرات عمل مجهزة ونقل وعبء إداري) وكلف أخرى أهمها ترابط البيروقراطية مع كبر أجهزتها فكلما كان الجهاز ضخما كان التأخر في الانجاز أطوال مدة ناهيك عن انعدام الإبداع والابتكار لانتشار الشللية والعصبيات والولاءات. لذلك فالتقاعد المبكر أحد العلاجات الأساسية.

بعد تحقيق العدالة مع أقرانهم وإنهاء ملف التزوير بعد تعشيقه مع ملف العفو بحيث لا يكون هناك تفاوت يؤشر على مظلمة لاعتبارات غير موضوعية أما التكريم فله مؤسسة كبيرة تستطيع أن تعمل لتغطية المتضررين الفعلين بما يضمن لهم عيشا كريما خصوصا أراملهم وأيتامهم أولا ومعوقيهم بغض النظر عن المرحلة أي قبل أو بعد ٢٠٠٣.

ولكي تعود الشركات والمعامل تعمل حسب برنامج الجدوى الاقتصادية والملاك المناسب والطاقة المتاحة ثم المتحققة وزيادة الإنتاج مرهونة بإزالة الترهل الاستثنائي وهذه الزيادة تدفع الى وزارة المالية لتعيد توزيعها تقاعدا وإعانات للعاطلين وذوى الاحتياجات الخاصة او ضد البطالة.

وبهذا نخرج من دائرة سدنة النفط الى عالم الإنتاج والإبداع والتقدم وضمان للأجيال القادمة.

إعـــــلان

وزارة الصحة/ الشركة العامة لتسويق الأدوية والمستلزمات الطبية

يسرنا دعوتكم للاشتراك بالمناقصات أدناه والتي تتضمن تجهيز (المواد المذكورة في الجدول أدناه) والواردة ضمن حسابات الموازنة الجارية والاطلاع على المستمسكات المطلوبة يمكنكم زيارة موقع شركتنا على الانترنت وعلى الموقع الخاص بالشركة (www.kim-moh.net) والموقع الخاص بالوزارة (www.moh.gov.iq).

علما أن ثمن مستندات المناقصة التي مبلغها اقل من مليون $ هو (٦٠,٥٠٠) ستون ألف وخمسمائة دينار غير قابل للرد والمناقصات التي مبلغها أكثر من مليون $ هو (١٢١,٠٠٠) مائة وواحد وعشرين ألف دينار غير قابل للرد ويتحمل من سترسو عليه المناقصة أجور الإعلان وعلى أن يتم تقديم وثائق الأعمال المماثلة مع العرض أما التأمينات الأولية والتي يجب أن تكون بنسبة ١٪ من قيمة العرض تقدم على شكل خطاب ضمان نافذ لمدة سنة كاملة ولايطلق المبلغ من المصرف إلا بكتاب من الشركة يؤيد انتفاء الحاجة أو صك مصدق أو كفالة مصرفية ضامنة أو سندات القرض التي تصدرها المصارف الحكومية علما أن طريقة الدفع ستكون (حسب شروط المناقصة) وطريقة الشحن (CIP) أو حسب الشروط وان الشركة غير ملزمة بقبول أوطأ العطاءات وعلى من سترسو عليه المناقصة ضرورة تقديم التأمينات القانونية (كفالة حسن الأداء) البالغة ٥٪ من قيمة الإحالة وعلى شكل خطاب ضمان أو كفالة مصرفية أو صك مصدق أو مستندات القرض التي تصدرها المصارف الحكومية ولغرض الاطلاع يمكنكم زيارة موقع الشركة أو الوزارة المذكورين آنفاً علماً إن المؤتمر الخاص بالإجابة على استفسارات المشاركين سيعقد الساعة العاشرة صباحاً يوم الأحد ٦/ ٥ /٢٠١٢

ملاحظة / في حالة مصادفة موعد الغلق عطلة رسمية يكون اليوم التالي للدوام الرسمي هو أخر موعد لتقديم العطاء ويعتبر يوم الغلق، ويكون اليوم التالي موعد فتح العطاء.

we would like to invite you to participate in below a tender which contains supplying (the items in the list below) which stated within computation of current balance ,& for more information against the requested documents, pls. visit Kimadia website (www.kim-moh.net) & the Ministry of Health website (www.moh.gov.iq) .

Pls. note that, the price of a tender documents for offer that it's amount less than (1) million dollars is (60,500) Iraqi diner unreturnable, while for the offer which its amounts more than (1) million dollars is (121,000) Iraqi diner unreturnable & the bidder who the tender will relegated on him will bear announcement charges & the bidder should attached, with presented offers, a documents of similar works. Bid Bond which is at ratio (1%) from offer value should be submitted as insurance letter valid for (1) year and not released the a mount from bank unless by a letter confirm from kimadia stated that there is no need for it any more or certified cheek or Bank Guarantee or loan documents that issued by Government Banks , kindly note, the payment way will be (as per tender conditions) ,the transportation way (CIP) or as per the conditions & Kimadia not committed to accept the lower tenders ,the bidder whom will the tender will be relegate on him has to present a legal insurance **Performance bond** at ratio (5%) from awarded value as like Insurance Letter or Bank Guarantee or Certified Cheek or Loan Document that issued by Government Banks.

For more information, pls. visit A/M Ministry of Health website & Kimadia website. Pls. note that, the conference specialized to answer the participant's questions will be haled Sunday 6 / 13 /2012 at (10 AM) O'clock .

NOTE: in case the closing date occurred in official Holiday, the closing date will be on the first official working day after the Holiday & the next day will be the date of opening the tender.

No.	Invitation No.	Description	Open date	Closing date	عدد مرات الإعلان
	LAB\2012\33	External Quality control program for Biochemistry.	23 /4/ 2012	13 / 5/ 2012	للمرة الأولى

المـديـر الـعـام